ضوء المصلحة المشتركة على المدى الطويل، معرباً عن ثقته في ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تكون «مضطرة الى ان تأخذ في عين الاعتبار ارادة اسرائيل وقراراتها». وحدّد مواضيع البحث، في العلاقات بين الجانبين وفي الترتيبات الامنية التي بامكانها ان تحول دون الحروب والتطوّرات الخطرة، معرباً عن استعداد حكومته للاستماع، واستيعاب الافكار، «لكن التوصّل الى خلاصات في كل هذه الامور سوف يكون فقط بعد انتهاء الحرب». لكن استعداد شامير للتحدث في كل المواضيع، لا يشمل مبدأ «أراضٍ مقابل السلام»، لأنه لا يؤمن بهذا المبدأ، ولا يؤيده، وموقفه منه معروف لكل من سبق وتحدث معه في هذا الشأن. وأضاف شامير انه لا يرى تناقضاً بين قوله ان كل المواضيع مفتوحة للبحث وبين رفضه لهذا المبدأ، حيث ان لديه الكثير من الافكار للتسويات السلمية التي لا تتناقض مع وجهة نظره هذه. لكنه رفض الكشف عن تلك الافكار، «لأن كشفها، الآن، غير مفيد، فعندما نجلس الى طاولة المفاوضات، ربما يحين وقت تلك الافكار» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، أشارت مصادر صحفية اسرائيلية، في معرض توقّعاتها للموقف الذي قد تطرحه حكومة شامير، اذا بدأ التحرّك السياسي، الى ان شامير لا يزال يتمسّك بخطته الهادفة الى عقد لقاء بين وفود تقنية فقط عن الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل ومصر وممثلين عن السكان العرب في المناطق المحتلة (باستثناء القدس)، يتمّ فيه بذل المحاولات لبلورة قواعد ناظمة لفكرة الانتخابات في المناطق المحتلة، التي تشكّل احد البنود الاربعة في «مبادرة السلام» الاسرائيلية، المعروفة بـ «مبادرة شامير»، والتي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية السابقة في أيار (مايو) العام ١٩٨٩. الى ذلك، قالت المصادر الاسرائيلية ايّاها ان شامير يرى وجوب بذل جهود موازية للبدء بمفاوضات مع دول عربية أخرى، في مقدّمها سوريا والعربية السعودية (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٣). لكن استعداد حكومة شامير، هذا، للبدء بمفاوضات دون شروط مسبقة مع الدول العربية، لم يخل من شروط اسرائيلية، مثل شرط الغاء حالة الحرب مع اسرائيل من جانب الاطراف العربية، ومن ثمّ التقدّم الى المفاوضات مع الفلسطينيين. وبلغت الشروط الاسرائيلية حدّها العبثي، حيث طرح البعض وجوب ان تسود الديمقراطية اولاً في الاقطار العربية المعنيّة، قبل البدء بالمفاوضات (**دافار**، ١٩٩١/٣/٥).

واعتبر وزير الخارجية الاسبق، ابا ايبن، المطالبة بالغاء حالة الحرب كشرط مسبق لبدء المفاوضات مع الدول العربية، محاولة، في الواقع، لخلق عقبة، وعرقلة امكان التقدّم في المفاوضات مع ممثلين عن السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقال ايبن انه لا يمكن فصل الموضوع الفلسطيني، قانونياً وعملياً، عن موضوع النزاع العربي - الاسرائيلي، خلال عملية المفاوضات مع الدول العربية، مستبعداً ان يوافق أي وفد اردني، أو سوري، على شطب الموضوع الفلسطيني من جدول أعمال المفاوضات. وقال ايبن، أيضاً، انه يجب السير بالمفاوضات مع الفلسطينيين، والعرب، بشكل منسّق، بدلاً من محاولة اعطاء الاولوية للمفاوضات مع الدول العربية (**معاريف**، ١٩٩١/٢/١٥).

على صعيد المعارضة، كان هناك اجماع على ضرورة ان تستعد اسرائيل لمرحلة ما بعد الحرب، والتحرك السياسي، من خلال طرح أفكار تأخذ في عين الاعتبار المستجدات والمتغيّرات الجديدة التي أفرزتها الحرب. مع ذلك، ففي حزب «العمل»، على سبيل المثال، ذكر بعض المصادر الصحفية ان بيرس ورابين مختلفان في الرأي، بالنسبة الى كيفية التعاطي مع التحرّك السياسي الجديد المرتقب. وقد لخّص المعلّق الصحفي، افنير ريغف، رؤية كل منهما بالقول ان بيرس أوضح، في الآونة الاخيرة، ان الاردن عاد الى الصورة، سوياً مع «اتفاق لندن» العام ١٩٨٧، الذي ينصّ على ايجاد صلة بين الكيان الفلسطيني في المناطق المحتلة وبين الاردن، ويحظى بدعم مصري. وذكر ريغف ان بيرس لا ينوي، في خطته السياسية، التي يعكف على بلورتها تمهيداً لطرحها على المكتب السياسي لحزب «العمل»، دعم اقامة دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة، كما يدعو الى ذلك بعض اجنحة الحزب، لكنه عازم على ان يؤكد، في تلك الخطة، وجوب تحقيق، وتطبيق، القرار الرقم ٢٤٢، الذي يدعو الى «السلام مقابل مناطق»، مع التأكيد على هذا الجانب كأساس لخطته السلمية. كذلك، سوف يذكر